تعميم رقم ٢٠٢٥/٣٤

إلى جميع الإدارات العامة بشأن أصول مراسلة هيئة القضايا في وزارة العدل

إستناداً إلى الفقرة الثانية من المادة /٦٦/ من الدستور التي تولي الوزراء ادارة مصالح الدولة حيث يُنَاط بهم تطبيق الانظمة والقوانين، كلّ بما يتعلق بالأمر العائدة إلى إدارته وبما حُصّ به،

وإستناداً إلى المادة /١٨/ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٥١ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ وتعديلاته (تنظيم وزارة العدل) التي تولي هيئة القضايا تمثيل الدولة أمام جميع المحاكم العدلية والإدارية واقامة الدعاوى باسم الدولة والدفاع عنها في الدعاوى المقامة عليها في الداخل والخارج كما والقيام بجميع الاعمال التي يتطلبها الدفاع عن مصالح الدولة امام المحاكم سواء كانت مدعية أو مدعى عليها،

واستناداً إلى المادة /٢١/ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٥١ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ وتعديلاته (تنظيم وزارة العدل) أعطت لرئيس هيئة القضايا حق الإتصال بالإدارات المختصة مباشرةً في كل ما يتعلق بأعمال هيئته والطلب من هذه الإدارات كل ما من شأنه تمكينه من اداء عمل الهيئة،

ولحُسن سير العمل وتحسيناً للإنتاجية وتجنباً لتأخير المعاملات والإجراءات لاسيما التبليغ والتبليغ وحرصاً على المصلحة العامة،

يُطلب من الادارات العامة ما يأتي:

أولاً: مراسلة هيئة القضايا من قبل الوزير المعني أو من المدير العام المفوض خطياً بهذه الصلاحية، على أن تُعمّم نسخة عن التفويض بالمراسلة.

ثانياً: إيداع هيئة القضايا عدداً لا يقل عن خمس نسخ من المطالعة والمستندات المتعلقة بالدعاوى المحالة إليها.

ثالثاً: أخذ العلم بأن تبليغ الدعاوى يتم فقط إلى رئيس هيئة القضايا او من يفوضه بحيث لا يُمكن للإدارات العامة التبليغ مباشرة.

رابعاً: الالتزام بمهلة عشرين يوماً لإيداع هيئة القضايا مطالعتها تمكيناً لها من تحضير دفاعها بعد تبليغ رئيسها الأوراق اصولاً تحت طائلة اعداد الجواب في ضوء المعطيات المتوافرة مع ما يستتبعه ذلك من مفاعيل لجهة الادارة المُستكفة.

بيروت، في: ١٠/٩/٢٠٢٥

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام